مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN:1071-2335/ E-ISSN:2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد 11، عدد رقم: 03، سبتمبر 2022، صص: 253 - 268

تاريخ الاستلام(2021/11/13)تاريخ القبول (2022/09/24)تاريخ النشر (2022/09/30)

دور العائديّة الضّميريّة في اتّساق النّصّ و أثرها في تعدّد المعنى عند المفسّرين

The Role of the Reciprocal Pronoun in the Consistency of the Text Mnd its impact on the Multiplicity of Meaning for the Interpreters

صحراوي محمد [1]، بوسعيد جميلة [2]

[1] جامعة جيلالي ليابس ـ بلعباس (الجزائر)، sah.moh1986@gmail.com

[2] جامعة جيلالي ليابس ـ بلعباس (الجزائر)، boussaiddjamila5@gmail.com

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضّوء على أهمّيّة الضّمير في اتّساق النّصّ، ووظيفته في ربط أجزاء الجمل، ودوره في إحداث الاختلافات بين المفسّرين في المعنى؛ وذلك من خلال بعض المصادر المهمّة في هذا التّخصّص، خاصّة كتاب "معاني القرآن وإعرابه" لأبي إسحاق الزّجّاج، وكتاب "الكشّاف" للزّمخشري. وقد وقف البحث على بعض النّماذج المتنوّعة بين آيات العقائد، و آيات الأحكام التي أحدث الضّمير فيها اختلافا بين المفسّرين.

كلمات مفتاحية: القرآن الكريم؛ الاتّساق؛ العائديّة الضّميرية؛ تعدّد المعنى؛ المفسّرين.

Summary:

This research seeks to shed light on the importance of the pronoun in the consistency of the text, its function in linking parts of sentences, and its role in creating differences between interpreters in meaning; And that is through some important sources in this specialization, especially the book “The Meanings of the Qur’an and its Syntax” by Abu Ishaq Al-Zajjaj, and the book “Al-Kashaf” by Al-Zamakhshari.

Keywords: Holy Koran; coherence; pronominal anaphora; polysemy; interpreters.

المؤلف المرسل: صحراوي محمد، الإيميل: sah.moh1986@gmail.com

1. مقدمة:

لقد اشتغل علماء التّفسير بالبحث في الكيفية التي بها يتماسك النصّ القرآنيّ، ومِن ثَمّ اهتموا باستخراج الوسائل والأدوات التي تسهم في تحقيق سمة النصيّة للنصّ القرآنيّ، ومن هذه الأدوات نجد الإحالة بشتّى عناصرها (الضّمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة).

ومن أهمّ عناصر الإحالة التي تسهم في تحقيق تماسك النّصّ القرآنيّ الضّمائر؛ حيث تقوم بعمليّة الرّبط بين أجزاء النّصّ من جهة، وتسهم في إثرائه بالمعاني المتعدّدة من جهة أخرى.

وعليه جاء هذا البحث بعنوان «دور العائديّة الضّميريّة في اتّساق النّصّ وأثرها في تعدّد المعنى بين أبي إسحاق الزّجّاجوالزّمخشري» ليحاول الإجابة عن إشكاليّة محوريّة مفادها: **ما مدى تأثير الضّمير فياتّساق النّصّ، وما أثر ذلك في تعدّد المعاني**؟ وفقًا لما جاء في كتاب "معاني القرآن وإعرابه" لأبي إسحاق الزّجّاج (ت: 311هـ)، وتفسير "الكشّاف" للزّمخشري (ت: 538 هـ)، اللذين يعتبران مصدرين مهمّين من مصادر التّفسير اللّغوي، ولم يقتصر البحث عليهما فحسب، بل تجاوز ذلك إلى استدعاء أقوال بعض المفسّرين لتعزيز هذا القول أو ذاك.

2.أدوات الاتّساق:

كان النّصّ موضوع الدّراسات القرآنيّة والبلاغيّة والأدبيّة منذ القديم، إلّا أنّه ومنذ منتصف القرن العشرين أصبح موضوعًا لسانيًّا، خاصّة بعد التّطوّر الذي شهدته اللّسانيّات التّداوليّة، فالتقت الآراء والأبحاث حوله، وبدأت بزوغ أبحاث ومؤلّفات لعلماء متخصّصين في هذا المجال من قبيل فان ديك (V. Dijk)، وكومير(W. Kummer)، وغيرهما.

يقول روبرت ألان دي بوجراند (Robert Alain De Beau grand):«النّصّ حدث تواصليّ يلزم لكونه نصّا أن تتوفّر فيه سبعة معايير للنّصّيّة مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلّف واحدٌ من هذه المعايير»[1].

وهذه المعايير مقسّمة على النّحو الآتي[2]:

1- السّبك والحبك. وهذان المعياران يتّصلان بالنّصّ ذاته.

2- القصد والقبول. ويتّصلان بمستعملي النّصّ (الباث/المتلقّي).

3- الإعلاميّة والمقاميّة والتّناص. وهذه المعايير الثّلاثة تتّصل بالسّياقالمحيط بالنّصّ.

وبما أنّ بحثنا يتمركز حول النّصّ ذاته وجب البحث فيما يتّصل به (السّبك والحبك)، وهما معياران مهمّان لهما أدواتهما ووسائلهما، والتي تتمثّل فيما يلي:

1.2الأدوات النّحويّة:

1- **الإحالة:** بنوعيها المقاميّة والمقاليّة، وهذه الأخيرة تتفرّع إلى قبليّة وبعديّة، ومن وسائلها: الضّمائر بأنواعها، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، وأدوات المقارنة[3].

2- **الاستبدال:** وهو عبارة عن «عمليّة تتمّ داخل النّصّ، إنّه تعويض عنصر في النّصّ بعنصر آخر»[4] يمكن لهذا العنصر أن يكون مفردا أو تركيبًا؛ أي أنّه يمسّ الجانب النّحوي-المعجمي.

3- **الحذف:** هو عبارة عن استبدال عنصرٍ في النّصّ بمجموعة خالية، ولكن له أثره الدّلالي في النّصّ؛ إذ يسهم في عمليّة الاتّساق بتفادي تكرار العناصر المستبدلة من جهة، وفتح مجال التّأويل من جهة أخرى، ومن ثمّ «فإنّ أهمّيّةَ دور الحذف في الاتّساق ينبغي البحث عنه في العلاقة بين الجمل وليس داخل الجملة الواحدة»[5]؛ لأنّ العلاقة بين طرفي الجملة علاقة بنيوية لا يقوم فيها الحذف بأيّ دور اتّساقي.

4- **الوصل:** بما أنّ النّصّ عبارة عن متتالية خطّيّة من الجمل، فوجب أن تترابط فيما بينها حتّى تكوّن نصّا متّسقا، ولا يتمّ ذلك إلّا بـ «تحديد الطريقة التي يترابط فيها اللّاحق مع السّابق بشكلٍ منظّمٍ»[6]، وهذا ما أطلق عليه علماء لسانيات النّصّ بالوصل.

2.2الاتّساق المعجمي:

يقسّم هاليداي ورقيّة حسن الاتّساق المعجمي إلى[7]:

1- **التّكرير.**

2- **التّضام.**

3.مفهوم الضّمير:

1.3الضّمير عند اللّغويّين:

تلتقي معاني مادّة (ض.م.ر) في معنًى واحدٍ جامعٍ لها، وهو الخفاء والضّآلّة، «فالضُّمْرُ والضُّمُر الهزال ولحاق البطن، والضّمير: العنب الذّابل... وضمّرتُ الخيل: علفتها القوت بعد السّمن...وأضمرتُ الشّيء: أخفيته»[8]. فهذه الاستعمالات تشترك في معنى الهزال والنّقصان.

وما سمّي الضّمير ضميرًا إلّا لخفائه واستتاره.

2.3الضّمير في اصطلاح النّحاة:

جاء في حاشية ابن طولون (ت: 953 ه) في شرح الألفيّة «الضّميرُ ما وُضِعَ لمتكلّم أو مُخاطب أو غائب تقدّمَ ذكرُه لفظا نحو: (زيدٌ ضَرَبتُ غُلَامَهُ، أو معنًى بأن ذُكِرَ مُشتَقُّهُ، كقول الله تعالى:﴿**اِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾[المائدة، 08]أي: العدلُ أقرب للتّقوى، لدلالة "اعدلوا" عليه، أو

حُكْمًا أي: ثابتًا في الذّهن كما في ضمير الشّأن نحو: (هو زيد قائمٌ)»[9]، وهذا ما عبّر عنه ابن مالك (ت: 672هـ) بقوله:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِكَ: (أَنتَ) و(هُوَ) سَمِّ بِالضَّمِيرِ[10]

وهو ما عبّر عنه الكوفيّون بالمكنّى، يقول الفرّاء (ت: 207 هـ)، وهو يفسّر قوله تعالى:﴿**هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ**﴾ [آل عمران، 66]: «العرب إذا جاءت إلى اسم مُكنّى قد وُصِف بهذا وهاذان وهؤلاء فرّقوا بين (ها) وبين (ذا) وجعلوا المكنّى بينهما»[11]، وهو يقصد ورود الضّمير بين هاء التّنبيه وبين اسم الإشارة، وهو من باب التّقريب لا غير. أو بالكناية، فعند تفسير قوله تعالى: ﴿**وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَك إِلَّا الذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا**﴾[هود، 27]يرى الفرّاء-وهو من شيوخ المدرسة الكوفيّة-أنّ الأراذل رُفِعَت «بالاتّباع، وقد وقع الفعل في أوّل الكلام على اسمه...وإن قلتَ ما أحدٌ قام إلّا زيدٌ فرفعت زيدًا بما عاد في فعل أحد فهو قليل وهو جائز. وإنّما بَعُدَ على المبتدأ لأنّه كناية»[12].

وهناك من النّحاة المحدثين من وسّع من مدلول الضّمير ليشمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، ومن هؤلاء الدّكتور تمّام حسّان الذي حمل معنى بيتَ ابنِ مالك السّابق الذّكر على أنّ «الحضور قد يكون حضور تكلّمٍ كأنا ونحن، وقد يكون حضور خطاب كأنت وفروعها أو حضور إشارة كهذا وفروعها، والغيبة قد تكون شخصيّة كما في هو وفروعه، وقد تكون موصولة كما في الذي وفروعه»[13]، فتلخّص لنا من خلال هذا النّصّ ثلاثة أنواع للضّمير، وهي:

1- ضمائر الشّخص.
2- ضمائر الإشارة.
3- الأسماء الموصولة.

وهذه الأنواع الثّلاثة هي ما اصطلح عليه في لسانيّات النّصّ بالإحالة[14]، وقد رأى الدّكتور محمّد الغريسي جواز الأخذ بهذا التّعريف؛ «ذلك أنّ الضّمير يحلّ محلّ الإشارة، فهناك عمليّة تبادل تركيبيّة، دلاليّة بين الضّمير واسم الإشارة...ذلك أنّ الإضمار يتمّ بالضّمير كما يتمّ باسم الإشارة، ولاسيما عندما يتعلّق الأمر بإضمار الجملة، كما يمكنه أن يتمّ باسم الموصول، ممّا يعطي لاسمي الإشارة والموصول بُعدًا ضميريّا»[15]، وضرب له أمثلةً من القرآن الكريم، منها قوله تعالى:﴿**وَءَاتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمَوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا** ﴾[النساء، 02]من أنّ «الضّميرَ في: (إِنَّهُ) بمعنى ذلك والتّقدير: إنّ ذلك كان حوبًا كبيرًا»[16]، وهذا أحد أوجه التّأويل الواردة؛ لأنّ الضّميرَ في (إنّه) يحتمل أن يكون عائدًا «على الأكل، وقيل: على التبدّل، وعوده على الأكل أقرب لقربه منه، ويجوز أن يعود عليهما، كأنّه قيل: إنّ ذلك»[17]؛ أي كان ذلك.

ولكن الحقيقة اللّغويّة تقرّر بأنّ الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة لا تدخل ضمن الضّمير،بل يمكن للضّمير أن ينوب عن هذين الاسمين؛ (اسم الإشارة والموصول)، كما هو ممثَّلٌ في المثال أعلاه.

4.دور الضّمير في اتّساق النّصّ:

الضّميرُ أداةٌ من أدوات الرّبط تندرج ضمن الإحالة والاستبدال، وهي من الأدوات التي يتحقّقُ بها «رفع الالتباس، فإنّ (أنا)، و(أنت) لا يصلحان إلّا لمعيّنين، وكذا ضمير الغائب، نصّ في أنّ المراد هو المذكور بعينه في نحو: جاءني زيدٌ وإيّاه ضربت، وفي المتّصل يحصل مع رفع الالتباس: الاختصار؛ وليس كذا: الأسماء الظّاهرة، فإنّه لو سُمِّيَ المتكلّم والمخاطب بِعَلَمَيْهِمَا فربّما التبس، ولو تكرّر لفظُ المذكور مكان الغائب فربّما تُوهّم أنّه غير الأوّل»[18]، وهو من الأدوات التي تمنع التّكرار؛ «لأنّك إذا قلت: العبيثران شممته، فجعلت موضع التّسعة واحدًا، كان أمثل من أن تعيد التّسعة كلّها، فتقول: العبيثران شممت العبيثران. نعم، وينضاف إلى الطّول قبحُ التّكرار المملول»[19] إضافةً إلى ربط الجمل بعضها ببعض، بل يعدُّ الضّمير على رأس الرّوابط اللّفظيّة بين عنصري الإسناد «والأصل من بينها هو الضّمير، ثمّ تنوب عن الضّمير ألفاظٌ جعلها النّحاةُ روابِط»[20]، وهو كما يرى عبد القاهر الجرجاني (ت: 474 ه) النّظم الذي عبّر عنه بقوله: «معلومٌ أن ليس النّظمُ سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعلِ بعضِها بسببٍ من بعض»[21].

لذلك نجد علماءنا الأوائل بمختلف تخصّصاتهم؛ لغويّين وأصوليّين ومفسّرين، قد أولوا لهذه الأداة اهتمامًا بالغًا، خاصّةً ضميرَ الغائب؛ لأنّه عارٍ عن المشاهدة فاحتاج إلى ما يُفسِّرُه[22]، ومن أولئك العلماء أبو إسحاق الزّجّاج[23] (ت: 311ه)[24] في كتابه «معاني القرآن وإعرابه»، ففي قول الله تعالى حكايةً عن خطابه لسيّدنا موسى عليه السّلام:﴿**وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي**﴾ [طه، 37-38-39]يقول الزّجّاج: «قد بيَّنَ المرّةَ على ما هي وهي قوله: ﴿**إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ**﴾؛ لأنّه نجّاه بهذا من القتل، لأنّ فرعون كان يَذبح الأبناء»[25] فدلّ بالنّظر أنّ كلّ الضّمائر في الآية تعود على موسى عليه السّلام، ولعلّ في تفصيل الزّمخشري للآية ما يكفي عن رفع الالتباس؛ إذ يقول: «والضّمائر كلّها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التّابوت: فيه هجنة؛ لما يؤدّي إليه من تنافر النّظم»[26]، ثمّ يطرح السّؤال الافتراضي: «فإن قلت: المقذوف في البحر هو التّابوت، وكذلك الملقى إلى السّاحل. قلت: ما ضرّك لو قلت: المقذوف والملقى هو موسى في جوف التّابوت؛ حتّى لا تفرق

الضّمائر فيتنافر عليك النّظم الذي هو أمّ إعجاز القرآن، والقانون الذي وقع عليه التّحدّي، ومراعاته أهمّ ما يجب على المفسّر»[27].

يفهم من قول الزّمخشري أنّ الضّمائر كلّها عائدة على موسى-عليه السّلام- وإن عاد بعضها على التّابوت وبعضها على موسى اختلّ الاتّساق؛ لذلك تأوّل توحيد المرجع عملًا بالقاعدة التي تفيد بأنّ «توحيد مرجع الضّمائر في السّياق الواحد أولى من تفريقها»[28].

وفي المقابل نجد من المفسّرين من رأى غير ذلك، فابن عطيّة (ت: 546 هـ) يرى أنّ «الضّمير الأوّل في (اقذفيه) عائدٌ على موسى وفي الثّاني على (التّابوت)، ويجوز أن يعود على (موسى)»[29] عملًا بقاعدة: «الأصل إعادة الضّمير إلى أقرب مذكور»[30]؛ لأنّ مسألة تداخل الضّمائر واردة في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى:﴿**سُبْحَانَ الذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقَصَا الذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[الإسراء، 01]الذي يبيّن لنا تعدّد العائديّة الضّميريّة؛ إذ نجد أنّ:

الضّمير المستتر في **(سبحان / أسرى)**، والهاء في **(عبده إنّه)** والضّمير (هو) كلّها ضمائر عائدة على الله جلّ جلاله.

والضّمير في **(حوله)** عائد على المسجد الأقصى.

أمّا الضّمير في **(لنريه)** عائد على النّبيّ محمّد - صلّى الله عليه وسلّم -.

يقول الزّجّاج:«أجرى الله حولَ بيت المقدس الأنهار وأنبت الثّمار، فذلك معنى باركنا حوله. (لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا) أي لنري محمّدًا»[31]، أمّا الزّمخشري فلم يتّضح رأيه هنا كما اتّضح في آية سورة طه، فقد جعل الخطاب من باب الالتفات[*]، وهذا هو كلامه: «(باركنا حوله): يريد بركات الدّين والدّنيا؛ لأنّه مُتعبّد الأنبياء من وقت موسى ومهبط الوحي، وهو محفوف بالأنهار الجارية والأشجار المثمرة، وقرأ الحسن (ليريه): بالياء، ولقد تصرّف الكلام على لفظ الغائب والمتكلّم، فقيل: أسرى ثمّ باركنا ثمّ ليريه، على قراءة الحسن: ثمّ (من آياتنا)، ثمّ (إنّه هو)، وهي طريقة الالتفات التي هي من طرق البلاغة»[32] حتّى يبقى محافظا على ما ذهب إليه من وجوب توحيد المرجع.

وكما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا**﴾[الفتح، 08-09]؛ حيث يُلاحظ أنّ العائديّة الضّميريّة تتعدّد كما في آية الإسراء، وهي:

الضّمائر في (تعزّروه / توقّروه) التي تعود على النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم.

أمّا الضّمائر في (رسوله / تسبّحوه) التي تعود على الله جلّ جلاله.

يقول الزّجّاج شارحًا لهذه الآية: «معنى (تُعَزِّرُوهُ) تنصروه، ونصرة النّبيّ - صلّى الله عليه وسلّم – هي نصرة الله عزّ وجلّ. (وتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) فهذه الهاء ترجع على الله عزّ وجلّ»[33]، فتعدّد

المرجع واتّحد الضّمير، أمّا الزّمخشري فيرى عكس هذا تمَامًا؛ إذ جعل الضّمائر كلَّها تعود على الله تعالى، فقال: «(لِتُؤْمِنُوا) الضّمير للنّاس (وَتُعَزِّرُوهُ) ويقووه بالنّصر (وَتُوَقِّرُوهُ) ويعظّموه (وَتُسَبِّحُوهُ) من التّسبيح. أو من السّبحة، والضّمائر لله عزّ وجلّ، والمراد بتعزير الله: تعزيرُ دينِه ورسوله - صلّى الله عليه وسلّم -. ومن فَرَّقَ الضّمائر فقد أبعد»[34]. وعليه فالضّمير هنا عائدٌ إلى مذكورٍ واحد.

والمخرج من هذا الخلاف هو الاعتماد على الوقف «من أجل إزالة الالتباس بين العبارات بعضها ببعض»[35]، فالوقف على: (وتوقّروه)، والاستئناف بـ: (وتسبّحوه) يرفع هذا التّداخل، ويفهم من خلاله عودة كلّ ضميرٍ إلى مرجعه.

5.الأثر العقدي لاختلاف عودة الضّمير:

قد يلتبس الاسم الذي يعود عليه الضّمير في التّركيب، ممّا يؤدّي إلى اختلاف في المعنى، كما في قوله تعالى:﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْئَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [النحل، 93]، فالضّمير المستتر في الفعل (يشاء) في الموضعين محتمل أن يعود على مذكور سابق الذي هو لفظ الجلالة (الله)، وكذلك يمكن أن يعود على محذوفٍ (أحد عباده). إنّه لا توجد قاعدة نحويّة تضبط هذا، وتحدّد ذلك تحديدًا قطعيّا.

ولا سبيل إلى الحلّ إلّا من خلال وجهة النّظر العقائديّة، فالمعتزلة يقولون بأنّ الفاعل هو العبد؛ لأنّ الله تعالى «يخذل من علم أنّه يختار الكفر ويصمّم عليه، ويلطف بمن علم أنّه يختار الإيمان، يعني: أنّه بنى الأمرَ على الاختيار وعلى ما يستحقّ به اللّطف والخذلان، والثّواب والعقاب»[36]، وغيرهم من الأشاعرة وأهل السّنّة والجماعة يقولون بأنّ الفاعل هو الله، فالرّازي (ت: 606 هـ)، وهو من الأشاعرة «وعلى يديه نضج المنهج الأشعري وكمل»[37] يقول: «اعلم أنّه تعالى لمّا كلّف القومَ بالوفاء بالعهد وتحريم نقضه، أتبعه ببيان أنّه تعالى قادرٌ على أن يجمعهم على هذا الوفاء وعلى سائر أبواب الإيمان، ولكنّه سبحانه بحكمِ الإلهيّة يُضلّ من يشاء ويهدي من يشاء»[38].

وقد أدّى الاختلاف في عود الضّمير إلى الاختلاف في عصمة الأنبياء، ويتمثّل هذا الخلاف في تفسير قول الله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَّشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ** ﴾[يوسف، 110]، بقراءة التّخفيف لـ(كُذِبُوا)، وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وخلف وأبو جعفر[39]، وقراء التّشديد (كُذِّبُوا)، وهي قراءة الباقين ممّا ذكرنا من القرّاء[40].

واختلافُ القراءتين أدّى إلى اختلاف المفسّرين في عود الضّمائر في قوله: ﴿ **وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا**﴾ على ثلاثة أقوال، وهي:

الأوّل: الضّمائر في (ظَنُّوا) وفي (كذِّبُوا) عائدةٌ على الرُّسُل، ويكون المعنى: «وتيقّن الرُّسُلُ أنّ المشركين كذّبوهم وهمّوا على ذلك، ويحتمل أن يكون الظّنّ على بابه، والضّميران للرّسل»[41]، وهذا يتّفق مع قراءة التّشديد.

الثّاني: الضّمائر عائدةٌ على المرسلِ إليهم، والمعنى: «وظنّ قومهُم أنّهم قد أُخلِفُوا أي الرّسل فيما وُعِدُوا؛ لأنّ الرّسل لا يظنّون ذلك»[42].

الثّالث: أنّ الضّمائر على قراءة التّخفيف عائدة على الرُّسُل، ويكون المعنى «ظنّوا أنّهم قد كُذِبُوا فيما وُعدوا وهذا التّأويل منقول عن ابن أبي ملكية عن ابن عبّاس ﷺ قالوا: وإنّما كان الأمر كذلك لأجل ضعف البشريّة إلّا أنّه بعيد؛ لأنّ المؤمن لا يجوز أن يظنّ بالله الكذب، بل يخرج بذلك عن الإيمان فكيف يجوزُ مثلُهُ على الرُّسُل»[43]، وهم المعصومون، فثبت أنّ ذلك المعنى «بعيدٌ في صفة الرُّسُل»[44].

فعلى قراءة التّشديد لا إشكال فيها لاتّفاق المفسِّرين على أنّ الضّمير فيها عائدٌ على الرُّسل، وبالتالي لا يترتّب عليها أيّ أثرٍ عقدي.

أمّا على قراءة التّخفيف ففيها إشكال لاحتمالها المعنيين، معنى غير مشكل وآخر مشكل، فعلى الأوّل يكون التّأويل: «وظنّ المرسلُ إليهم أنّ الرّسلَ قد كذبوهم فيما ادّعوه من النّبوّة، أو فيما توعدوهم به من العذاب -لما طال الإمهال واتّصلت العافية- فلمّا كان المرسل إليهم -على هذا التّأويل- مكذّبين بنى الفعل للمفعول في قوله (كُذِبُوا) هذا مهور قول ابن عبّاس وابن جبير»[45].

وهذا التّأويل رجّحه أبو عليّ الفارسي (ت: 388 ه)[46]، وقال بجواز ردّ الضّمير في (ظنّوا) وفي (كُذِبوا) على المرسلِ إليهم، وإن لم يتقدّم لهم ذكرٌ في الكلام؛ «لمقارنة أحد الاسمين للآخر، ولِما في لفظ (الرّسل) من الدّلالة على المرسل إليهم، وإن شئت قلت: إنّ ذكرهم **قد جرى في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ [يوسف، 109]»**[47]. وهذا المعنى رجّحه الرّازي كذلك[48]، ومن ثَمّ لا يترتّب على هذه القراءة أيُّ أثرٍ عقدي.

وعلى الثّاني «تحتمل هذه القراءة أيضًا أن يكون الضّمير في (ظنّوا) وفي (كُذِبُوا) عائدٌ على الرّسل، والمعنى: كذبهم من أخبرهم عن الله، والرّسل بشر فضعفوا وساء ظنّهم، قاله ابن عبّاس وابن مسعود أيضًا وابن جبير، وقال: ألم يكونوا بشرًا؟»[49]، وقد استبعد الرّازي هذا التّأويل فقال: «وإنّما كان الأمر كذلك لأجل ضعف البشريّة إلّا أنّه بعيد»[50].

أمّا أبو حيّان الأندلسي (ت: ه) فقال: «ولا يجوز أن تكون الضّمائر في هذه القراءة عائدة على الرّسل، لأنّهم معصومون فلا يمكن أن يظنّ أحد منهم أنّه قد كذبه من جاءه بالوحي عن الله»[51].

أمّا الزّمخشري فالمعنى عنده «كذبتهم أنفُسُهم، حين حدّثتهم بأنّهم ينصرون، أو رجاؤهم لقولهم: رجاء صدق، ورجاء كاذب، والمعنى: أنّ مدّةَ التّكذيب والعداوة من الكفّار»[52]؛ لأنّه يرى أنّ

الضّمائر إذا تعدّدت لا بدّ أن تعود على واحد حتّى لا يختلّ النّظم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى «حتّى تجري الضّمائر كلّها في القراءتين على سنن واحد»[53].

ومن هنا يتّضح أنّ الضّمائر في (ظنّوا) وفي (كُذِبُوا) على التّخفيف تعود على المرسل إليهم؛ لأنّ «هذه الآية فيها تنزيه الأنبياء وعصمتهم عمّا يليق بهم. وهذا الباب عظيم، وخطره جسيم، ينبغي الوقوف عليه لئلّا يزلّ الإنسان فيكون في سواء الجحيم»[54].

6.الأثر الفقهي لاختلاف عودة الضّمير

وكما لعودة الضّمير أثرٌ في الجانب العقدي، كذلك له أثره الواضح في الجانب الفقهي، وممّا ظهر فيه الخلاف مسألة اشتراط الوضوء لمسّ المصحف، ويمثّل هذا الخلاف قول الله تعالى: ﴿ **إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾ [الواقعة، 77-78-79]، فقد سبق قولَه (لا يمسّه) مذكورانِ؛ القرآن والكتاب، وعلى هذا يحتمل الضّمير أن يعود إلى واحدٍ منهما.

ذهب فريقٌ من المفسّرين إلى أنّ الضّمير «عائدٌ إلى الكتاب على الصّحيح»[55]، وبالتالي فالخطاب «يعنى به الملائكة. لا يمسّه في اللّوح إلّا الملائكة»[56]، وهو القول الذي ذهب إليه مالك بن أنس؛ حيث قال: «أحسن ما سمعتُ في قوله:﴿**لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾أنّها بمنزلة الآية التي في (عبس وتوَلَّى): ﴿**فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ**﴾[عبس، 12-13-14-15-16] يريد أنّ المطهّرِينَ هم الملائكة الذين وُصِفُوا بالطّهارة في سورة (عبس)»[57]،والأسلوب على وجه الإخبار؛ «لأنّه ليس في الآية دليلٌ على اشتراط هذه الطّهارة في مسّ المصحف، وإذا لم يكن هنالك دليلٌ لا من كتاب ولا من سنّةٍ ثابتة بقي الأمر على البراءة الأصليّة وهي الإباحة»[58]، وعليه لا يترتّب أيّ حكمٍ فقهيٍّ باعتبار إعادة الضّمير.

بالرّغم من أنّ مالِكًا ذهب إلى أنّ الضّمير في (يمسّه) عائدٌ على الكتاب المكنون، إلّا أنّه أوجب الطّهارة لمسّ المصحف؛ لأنّه «فهم من (المطهّرون) بني آدم، وفهم من الخبر: النّهي، قال: لا يجوز أن يمسّ المصحف إلّا طاهر»[59]، وهذا غاية الإنصاف التي كان يتّصف بها علماء الإسلام.

وذهب فريق آخر من المفسّرين إلى أنّ الضّمير في (لا يمسّه) يعود على القرآن الكريم، فالمراد «بالكتاب المصحف الذي بأيدينا؛ وهوالأظهر»[60]، واختلفوا في (لا) على ثلاثة أقوال:

الأوّل: يحتمل أن يكون نفيًا محضًا، «فـ: (لا) نافية، ويمسّه فعل مضارع ومفعوله، وإلّا أداة حصر، والمطهّرون فاعل يمسّه، والجملة صفة ثالثة لقرآن»[61]، ويؤيّد هذا التّخريج القراءة المنسوبة إلى عبد الله (ما يمسّه)[62]، «ويكون حكمه أنّه لا يمسّه إلّا المطهّرون، وإن كان يمسّه غير المطهّر»[63].

الثّاني: يحتمل أن يكون نفيًا أريد به النّهي، كما في قول الله تعالى:﴿ **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**﴾[البقرة، 228]، يقول ابن عطيّة: «إنّ قوله: (لا يمسُّه) إخبار مضنّة النّهي، وضمّةُ السّين على هذا ضمّةُ إعراب»[64].

الثّالث: يحتمل أن يكون نهيًا لفظًا ومعنى، «وضمّة السّينِ ضمَّةُ بناءٍ»[65] لمجاورتها ضمير الهاء المبني فبُنِي للاتّباع، كما في قوله تعالى:﴿**هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ** ﴾[المائدة، 119] على القراءة بفتح (يومَ)، وهي قراءة نافع[66]، وردّ هذا التّوجيهَ الرّازي بقوله: «وفيه وجه ضعيفٌ نقله ابن عطيّةَ أنّه نهي لفظًا ومعنًى وجُلِبَت إليه ضمّةُ الهاء لا للإعراب ولا وجه له»[67].

وبعد استقراء كلّ هذه الأقوال الواردة في الآية يتبيّن لنا أنّها مرادة كلُّها، فإن جعلت جملة (لا يمسّه) صفةً لكتاب لكتاب مكنون «مصونٍ من غير المقرّبين من الملائكة، لا يطّلع عليه مَن سواهم، وهم المطهّرون من جميع الدناس أدناس الذّنوب وما سواها، وإن جعلتها صفةً للقرآن صفةً لكتاب مكنون وهو اللّوح؛ فالمعنى لا ينبغي أن يمسّه إلّا من هو على الطّهارة من النّاس، يعني مسّ المكتوب منه»[68]، وقد جمع الإمام البقاعي (ت: 885 هـ) كلّ هذه المعاني واختصرها بقوله: «(مكنون) أي هو في سترٍ مصونٍ لؤما له من النّفاسة والعلوّ في السّماء في اللّوح المحفوظ، وفي الأرض في الصّدور المشرَّفَة،وفي السّطور في المصاحف المُكرَّمة المطهّرة، محفوظًا مع ذلك من التّغيير والتّبديل. ولمّا كان ما هو كذلك قد يحصل له خلل يسوء خدّامه قال: (لا يمسُّهُ) أي الكتاب الذي هو مكتوب فيه أعمّ مِن أن يكون في السّماء أو في الأرض أو القرآن أو المكتوب منه فضلا عن أن يتصرّف فيه»[69].

وبهذه الدّرة الثّمينة من كتاب نظم الدّرر نأتي على إنهاء ما قصدنا إليه من هذا البحث من تبيين أثر العائديّة الضّميريّة في تعدّد المعنى في الآية الواحدة، وأهمّيّتها في اتّساق النّصوص.

7. خاتمة

كان هذا البحث المعنون بـ: «**دور العائديّة الضّميريّة في اتّساق النّصّ و أثرها في تعدّد المعنى عند المفسّرين**» إضاءةً في قراءة بعض كتب التّفسير لعلمائنا الأجلّاء،رصدنا من خلالها بعضَ المواضع القرآنيّة التي تعدّدت فيها العائديّة الضّميريّة، وأثّر ذلك التّعدد في المعنى، وكانت الدّراسة وصفيّةً؛ بحيث استقرأنا مجموعةً من آراء المفسّرين التي تدعّم هذا القول أو ذاك، وذلك من أجل دعم الأقوال المتباينة بين أبي إسحاق الزّجّاج والزّمخشري وغيرهما من العلماء، وقد توصّل البحث إلى النّتائج الآتية:

1- إنّ العائديّة الضّميريّة أداة من الأدوات الإحاليّة، التي لها دورها البارز في اتّساق النّصّ، تقينا التّكرار والرّكاكة في الكلام، إضافةً إلى كونها وسيلة من وسائل رفع الالتباس.

2- لا تكفي العائديّة الضّميرية لوحدها في رفع الالتباس، بل لا بدّ من قرائن دلاليّة أخرى لفهم العائد عليه.

3- إنّ تعدّد المرجع ووحدة الضّمير ظاهرة واردة في القرآن الكريم، إلّا أنّ الزّمخشري يرى أنّ عودة بعض الضّمائر على مذكورٍ، وعودة بعضها على مذكورٍ آخر في السّياق ذاته يعدّ مخلّا بالنّظم، فاجتهد لتوحيد المرجع وذلك عن طريق التّأويل.

4- تعدّد مرجع الضّمير في القرآن الكريم كشف عن وجهٍ من وجوه البلاغة القرآنيّة، والمتمثّل في إيجاز اللّفظ وثراء المعنى.

مراجع البحث وإحالاته:

1- سعد مصلوح، البلاغة العربيّة والأسلوبيّات آفاق جديدة، مجلس النّشر العلمي، جامعة الكويت، ط1، 2003م، ص: 225.

2- ينظر: روبرت دي بوغراند، لفغانغ دريسلر، إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النّصّ،مطبعة دار الكتاب، د ط، 1992م، ص: 11- 12.

3- ينظر: محمّد خطابي، لسانيّات النّصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثّقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1991م، ص: 18- 19.

4- هاليداي ورقية حسن، الاتّساق في اللّغة الإنجليزية (Cohesion in English)، دار لونكمان، لندن، د ط، 1976م، ص: 88، نقلا عن: محمّد خطابي، لسانيّات النّصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، ص: 19.

5- محمّد خطابي، لسانيّات النّصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، ص: 22.

6- هاليداي ورقية حسن، الاتّساق في اللّغة الإنجليزيّة (Cohesion in English)، ص: 227، نقلا عن: محمّد خطابي، لسانيّات النّصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، ص: 23.

7- ينظر: المرجع السّابق، ص: 24.

8- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج4، ص: 491- 492.

9- ابن طولون (أبو عبد الله شمس الدّين محمّد بن عليّ الدّمشقي الصّالحي)، شرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الحميد جاسم محمّد الفيّاض الكبيسي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ- 2002م، ج1، ص: 93.

10- ابن مالك (أبو عبد الله محمّد بن عبد الله)، ألفيّة ابن مالك، تح: عبد اللّطيف بن محمّد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنّشر والتّوزيع، الكويت، ط1، 1427هـ- 2006م، ص: 04.

11- الفرّاء (أبو زكريّا يحي بن زياد)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1403هـ- 1983م، ج1، ص: 231.

12- المرجع نفسه، ج2، ص: 10.

13- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، د ط، 1994م، ص: 108.

14- ينظر: أحمد محمّد عبد الرّاضي، المعايير النّصّيّة في القرآن الكريم، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، مصر، ط1، 1432هـ- 2011م، ص: 99.

15- محمّد الغريسي، اللّسانيّات العربيّة والإضمار دراسة تركيبيّة دلاليّة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2014م، ص: 14- 15.

16- المرجع نفسه، ص: 14.

17- أبو حيّان الأندلسي (محمّد بن يوسف)، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1993م، ج3، ص: 169.

18- الرّضي الاستراباذي، شرح الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يوسف، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996م، ج2، ص: 401.

19- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد علي النّجّار، المكتبة العلمية، د ط، د ت، ج2، ص: 193.

20- علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربيّة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، العراق، 2006م، ص: 50.

21- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص: 04.

22- ينظر: السّيوطي (جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر، د ط، د ت، ج1، ص: 221، 263.

23- هو أبو إسحاق بن محمّد بن السّرّي بن سهل الزّجّاج النّحوي البغدادي، ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تح: عباس إحسان، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، 1398هـ- 1978م.مج1، ص: 49.

24- ينظر: القِفطي (الوزير جمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف)، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ- 1986م، ج1، ص: 198.

25- الزّجّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ)، تح: الدكتور عبد الجليل عبده الشّلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ- 1988م، ج3، ص: 356.

26- الزّمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1418هـ- 1998م، ج4، ص: 81.

27- المرجع نفسه، ج4، ص: 81.

28- حسين بن علي بن حسين الحربي، قواعد التّرجيح عند المفسّرين دراسة نظريّة تطبيقيّة، دار القاسم، الرياض، السعوديّة، ط1، 1417هـ- 1996م، ج1، ص: 66.

29- ابن عطية الأندلسي (القاضي أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م، ج4، ص: 44.

30- المرجع السّابق، ج1، ص: 66.

31- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 225- 226.

*- الالتفات لغة: مصدر التفت، أي صرفت وجهي من جهة إلى أخرى. أمّا اصطلاحا: فعند الجمهور: هو التّعبير عن معنى بطريق من طرق الكلام الثّلاثة التكلّم والخطاب والغيبة بمدّ التّعبير عنه بطريق آخر منها. ولابدّ أن يكون التّعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظّاهر، ويترقّبه السّامع. وعند السّكّاكي: التّعبير بإحدى الطّرق المتقدّمة عن المعنى خلافا لما يقتضيه الظّاهر ولم يشترط في تقدّم طريق من هذه الطّرق، بل يجوز أن يكون بداية على خلاف الظّاهر. الزّمخشريّ: الكشاف، ج1، ص:118.

32- الزّمخشري، الكشّاف، ج3، ص: 393.

33- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 21- 22.

34- المرجع السّابق، ج5، ص: 537.

35- عزت شحاتة كرار، الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية، مؤسسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1424هـ- 2003م، ص: 16.

36-المرجع السّابق، ج3، ص: 470.

37- أحمد عرابي، أثر التّخريجات الدّلاليّة في فقه الخطاب القرآني، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، د ط، 2010م، ص: 11.

38- فخر الدّين الرّازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر للنّشر والتّوزيع، لبنان، بيروت، تح: الشيخ خليل الميس، ط1، 1401هـ-1981م، ج20، ص: 111.

39- ينظر: عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشّاطبيّة والدّرّة، مكتبة أنس بن مالك، مكّة المكرّمة، السّعوديّة، ط1، 1423هـ- 2002م، ص: 207.

40- ينظر: المرجع نفسه، ص: 207.

41- ابن عطية الأندلسي، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص: 287- 288.

42- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص: 132.

43- فخر الدّين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج18، ص: 231.

44- المصدر السّابق، ج3، ص: 132.

45- ابن عطية الأندلسي، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص: 288.

46- ينظر: أبو عليّ الفارسي (الحسن بن عبد الغفار النّحوي)، الحجّة في علل القراءات السّبع، تح: عادل احمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ- 2007م، ج3، ص: 316.

47- المرجع نفسه، ج3، ص: 316.

48- ينظر: فخر الدّين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج18، ص: 230- 231.

49- ابن عطية الأندلسي، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص: 288.

50- المرجع السّابق، ج18، ص: 231.

51- أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج3، ص: 347.

52- الزّمخشري، الكشّاف، ج3، ص: 330.

53- المرجع السّابق، ج3، ص: 347.

54- القرطبي (أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري)، الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، مصر، ط1، 1358هـ- 1939م، ج9، ص: 275.

55- فخر الدّين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج29، ص: 194.

56- الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص: 116.

57- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج17، ص: 225.

58- ابن رشد القرطبي (الإمام القاضي أبو الوليد محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تح: ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ- 1995م، ج1، ص: 86.

59- المرجع نفسه، ج1، ص: 85.

60- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج17، ص: 225.

61- محي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط7، 1420هـ- 1999م، ج7، ص: 412.

62- ينظر: أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص: 213.

63- المرجع نفسه، ج8، ص: 213.

64- ابن عطية الأندلسي، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص: 252.

65- المرجع نفسه، ج5، ص: 252.

66- عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشّاطبيّة والدّرّة، ص: 121.

67- فخر الدّين الرّازي، مفاتيح الغيب، ج29، ص: 194.

68- الزّمخشري، الكشّاف، ج6، ص: 38.

69- برهان الدّين البقاعي (أبو الحسن إبراهيم بن عمر)، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، تح: محمد عمران الأعظمي، محمد عطاء الله النقشبندي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، د ط، د ت،ج19، ص: 237- 238.

قائمة المصادر والمراجع

1- أحمد عرابي، أثر التّخريجات الدّلاليّة في فقه الخطاب القرآني، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، د ط، 2010م.

2- أحمد محمّد عبد الرّاضي، المعايير النّصّيّة في القرآن الكريم، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، مصر، ط1، 1432هـ- 2011م.

3- برهان الدّين البقاعي (أبو الحسن إبراهيم بن عمر)، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، تح: محمد عمران الأعظمي، محمد عطاء الله النقشبندي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر د ط، د ت.

4- تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، د ط، 1994م.

5- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد علي النّجّار، المكتبة العلمية، د ط، د ت.

6- حسين بن علي بن حسين الحربي، قواعد التّرجيح عند المفسّرين دراسة نظريّة تطبيقيّة، دار القاسم، الرياض، السعوديّة، ط1، 1417هـ- 1996م.

7- أبو حيّان الأندلسي (محمّد بن يوسف)، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1993م.

8- ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تح: إحسان عباس ، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، 1398هـ- 1978م.

9- ابن رشد القرطبي (الإمام القاضي أبو الوليد محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تح: ماجد الحموي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ- 1995م.

10- الرّضي الاستراباذي، شرح الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يوسف، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996م.

11- روبرت دي بوغراند، لفغانغ دريسلر، إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النّصّ،مطبعة دار الكتاب، د ط، 1992م.

12- الزّجّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ)، تح: الدكتور عبد الجليل عبده الشّلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ- 1988م.

13- الزّمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1418هـ- 1998م.

14- سعد مصلوح، البلاغة العربيّة والأسلوبيّات آفاق جديدة، مجلس النّشر العلمي، جامعة الكويت، ط1، 2003م.

15- السّيوطي (جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، مصر، د ط، د ت.

16- ابن طولون (أبو عبد الله شمس الدّين محمّد بن عليّ الدّمشقي الصّالحي)، شرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الحميد جاسم محمّد الفيّاض الكبيسي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ- 2002م.

17- عبد الفتّاح القاضي، البدور الزّاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشّاطبيّة والدّرّة، مكتبة أنس بن مالك، مكّة المكرّمة، السّعوديّة، ط1، 1423هـ- 2002م.

18- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

19- عزت شحاتة كرار، الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية، مؤسسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1424هـ

20- ابن عطية الأندلسي (القاضي أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ- 2001م.

21- أبو عليّ الفارسي (الحسن بن عبد الغفار النّحوي)، الحجّة في علل القراءات السّبع، تح: عادل احمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ- 2007م.

22- علي كنعان بشير، قضايا الإسناد في الجملة العربيّة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، العراق، 2006م.

23- فخر الدّين الرّازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر للنّشر والتّوزيع، لبنان، بيروت، تح: الشيخ خليل الميس، ط1، 1401هـ-1981م.

24- الفـرّاء (أبــو زكريّــا يحـي بــن زيــاد)، معــاني القــرآن، عــالم الكتــب، بيـروت، لبنــان، ط3، 1403هــ-1983م.

25- القرطبي (أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري)، الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، مصر، ط1، 1358هـ- 1939م.

26- القفطي (الوزير جمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف)، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ- 1986م.

27- ابن مالك (أبو عبد الله محمّد بن عبد الله)، ألفيّة ابن مالك، تح: عبد اللّطيف بن محمّد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنّشر والتّوزيع، الكويت، ط1، 1427هـ- 2006م.

28- محمّد الغريسي، اللّسانيّات العربيّة والإضمار دراسة تركيبيّة دلاليّة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2014م.

29- محمّــد خطــابي، لســانيّات الــنّصّ مــدخل إلـى انســجام الخطــاب، المركــز الثّقــافي العربـي، بيـروت، لبنان، ط1، 1991م.

30- محي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط7، 1420هـ- 1999م.

31- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

32- هاليداي ورقية حسن، الاتّساق في اللّغة الإنجليزية (Cohesion in English)، دار لونكمان، لندن، د ط، 1976م.